يظهر النموالاقتصادي بيانيا بنتقال منحني
امكانيلات الانتاج الي الخارج جهة اليمين

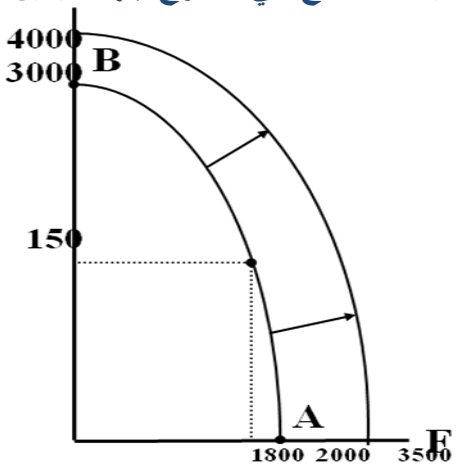

الشكل(١ – ١): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري لانتاج والدخل

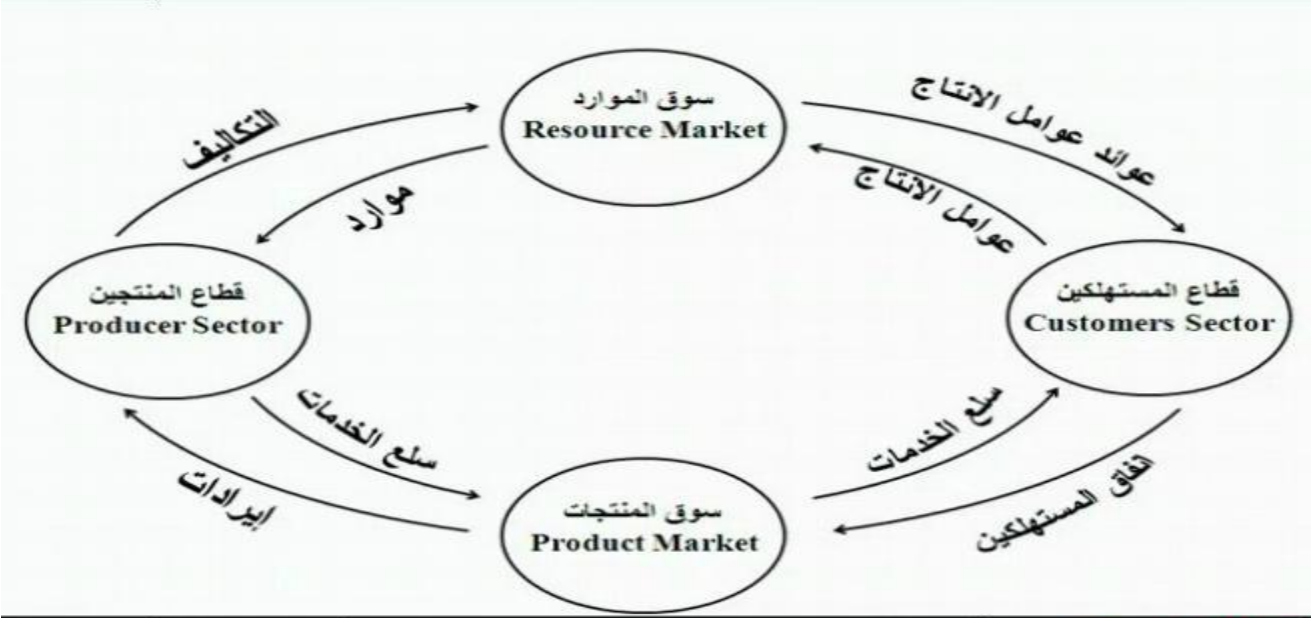

الشكل (٢ – ٣): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

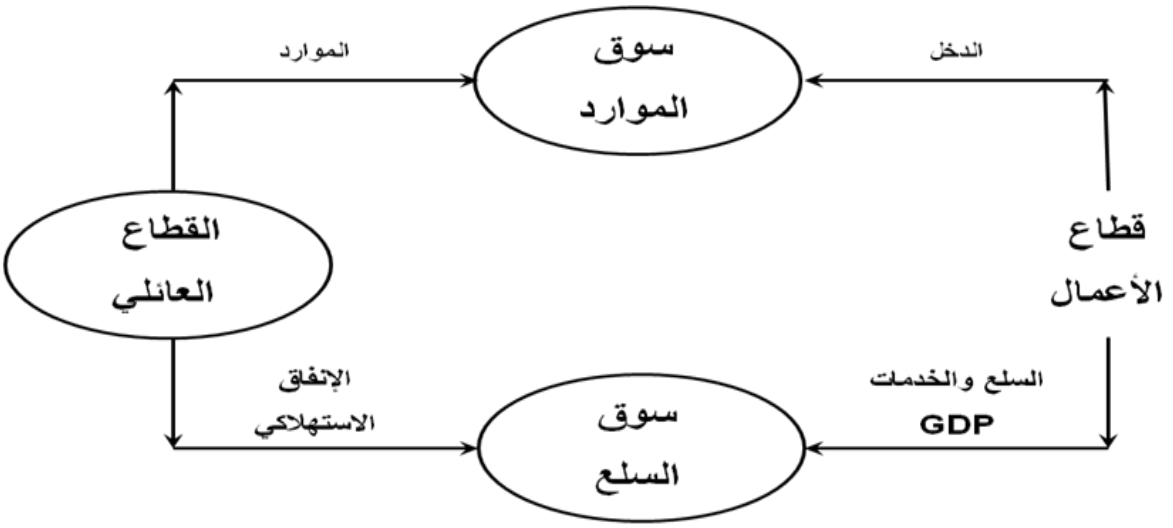

يوضح الشكل أعلاه التدفق المالي للدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي والإنفاق من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال، والتدفق المادي للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي وتدفق الموارد من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال.

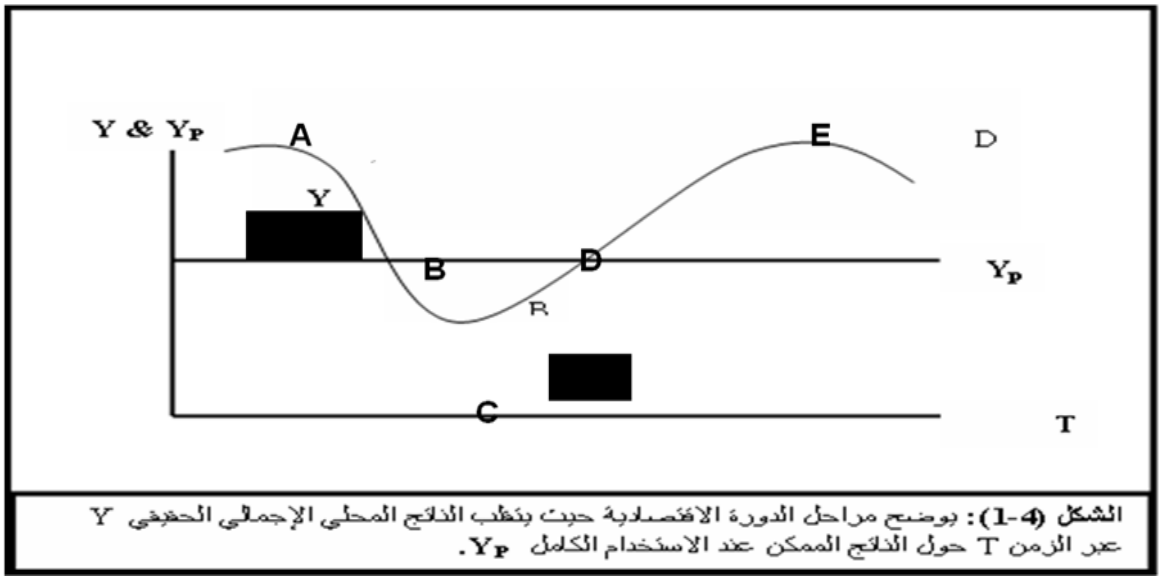

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

العرض الكلي في الامد البعيد

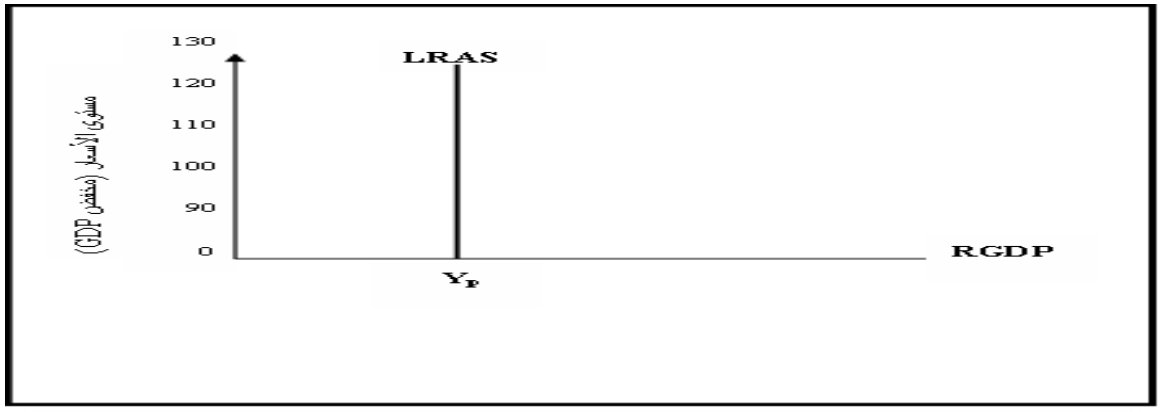

الشكل (5-1): يوضح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عمودي، حيث يتساوى الناتج الحقيقي الفعلي مع الناتج الكامن، ويكون الناتج الإجمالي مستقلاً عن مستوى الأسعار، ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

العرض الكلي في لامد القريب

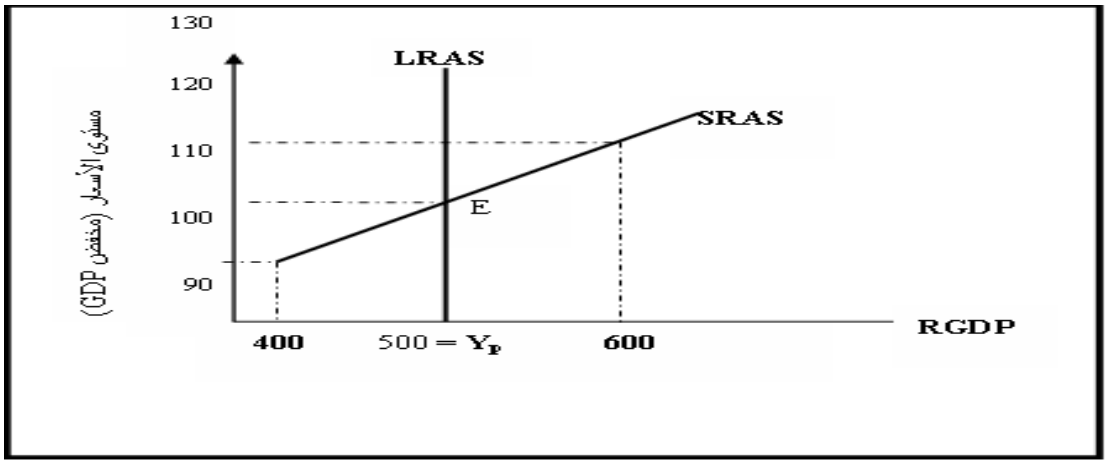

الشكل (5-2): يوضح الشكل منحنى العرض الكلي في المدى القريب الذي يعكس العلاقة الموجبة بين مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عند ثبات الأجور النقدية وباقي أسعار عناصر الإنتاج.

منحني الكفاة الحدية لراس المال

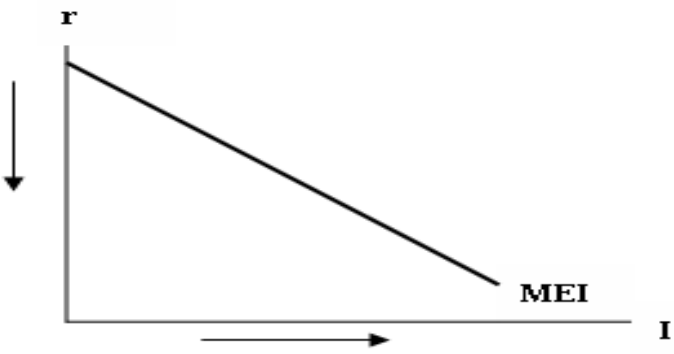

الشكل (5-5): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولاً، وتزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوي الاستثمار

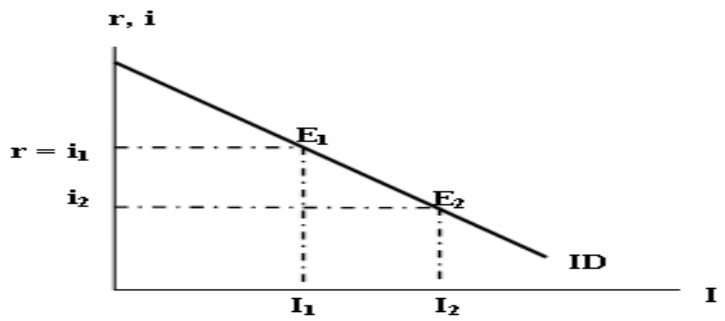

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار (ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار (r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

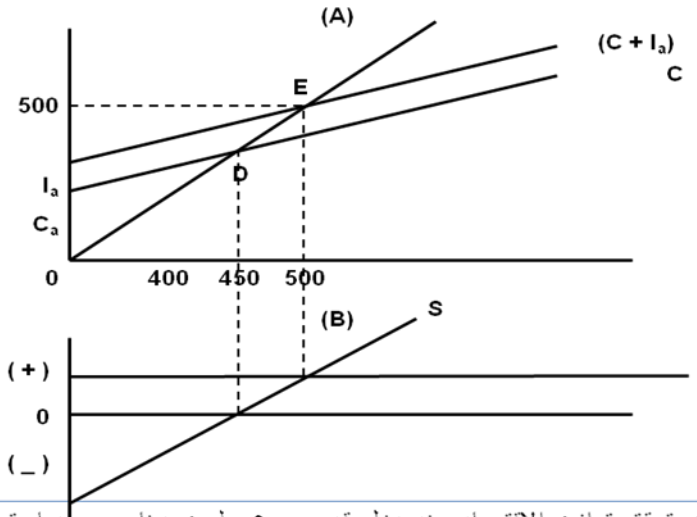

الشكل (٤-١) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره ٥٠٠ مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساويا للصفر.

الفجوة التضخمية/منحنى العرض الكلي في المدي البعيد

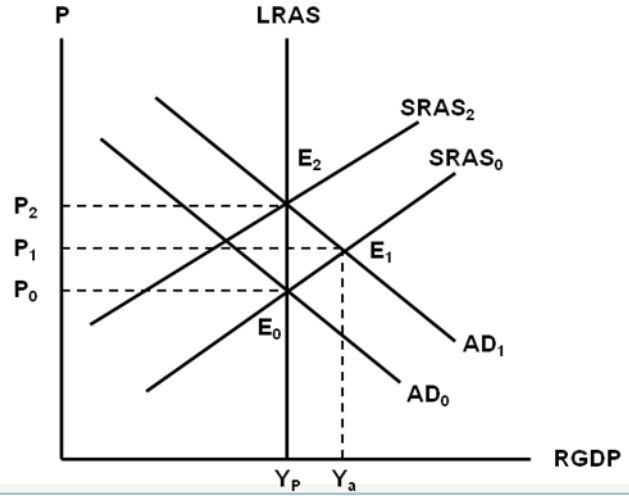

الشكل (٤-٢) : نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجيا إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2.

الفجوة الانكماشية

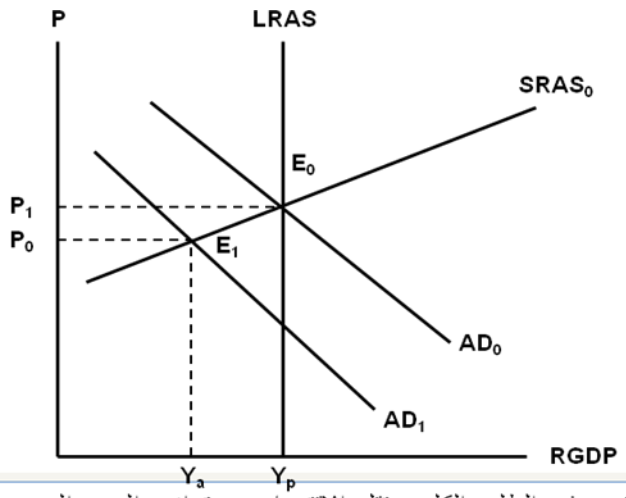

الشكل (٤-٣) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

التضخم الركودي

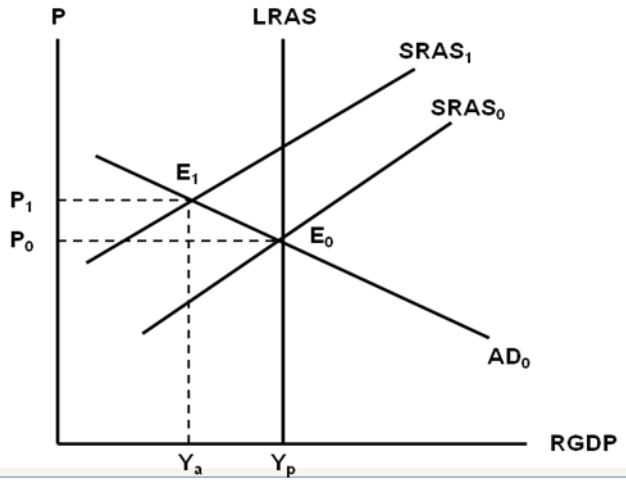

الشكل (٤-٤): نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1. حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

منحني فليبس (بين معدل البطالة ومعدل التضخم)

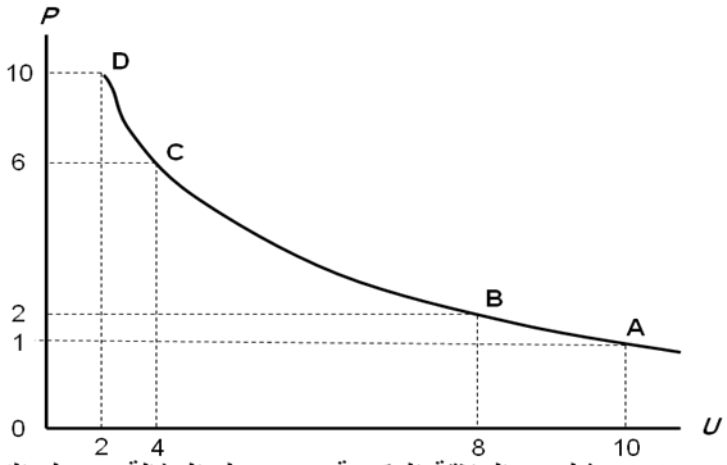

هذا الشكل يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلا لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

ان النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية و بزيادة استقلالية البنك المركزي

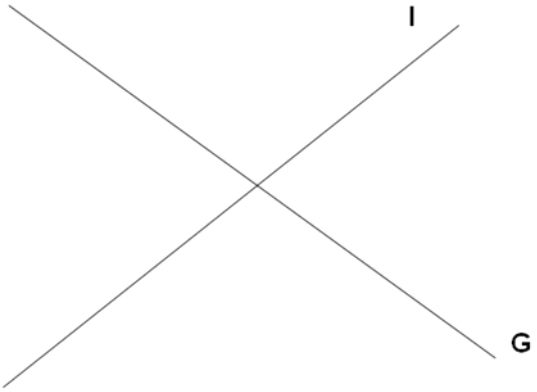

الشكل (٦-٢) : يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

الضرائب / كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد

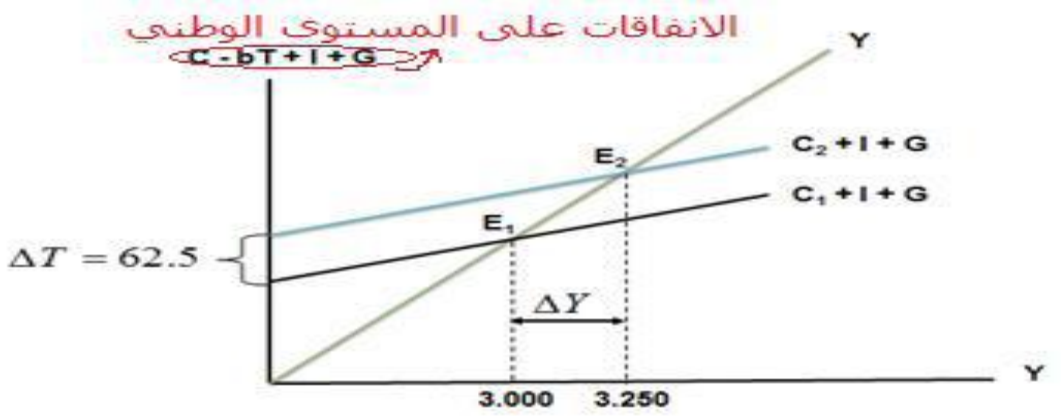

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

إذا قمنا بتخفيض الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢.٥ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وذلك نتيجة لزيادة الدخل المتاح، ومنه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل ،وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة.

الاتفاق الحكومي / ان زيادة الانفاق الحكومي يمقدار 50 تودي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي إلى 250

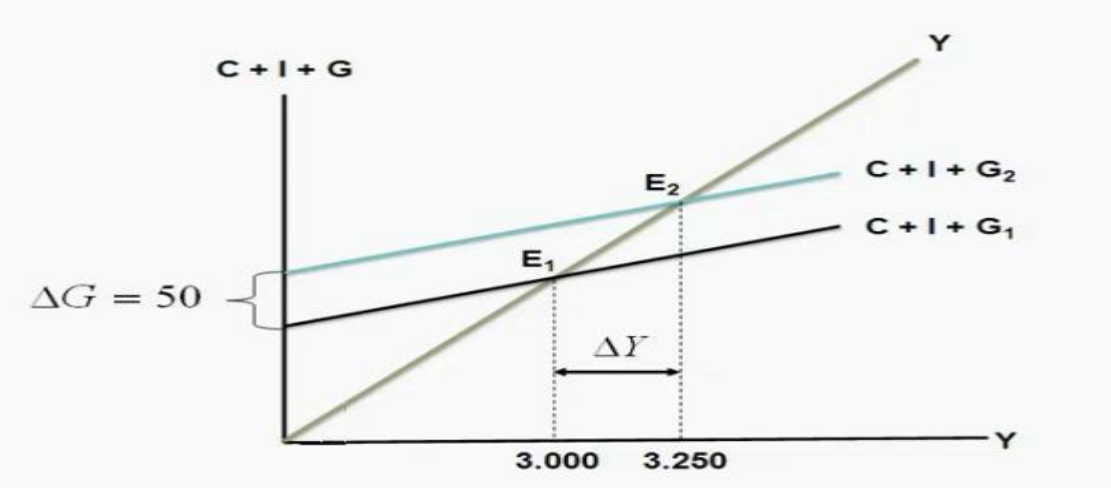

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بطريقة مباشرة، وعليه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل، وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، وهذه الزيادة تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

ويوضح الشكل التالي :
أنه قد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة(G) على إيرادات الضرائب(T)
بينما قد يكون هناك فائض (Surplus) في حالة زيادة الإيرادات الضريبية (T) على النفقات الحكومية(G)
بينما قد يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات (G) مع الإيرادات. (T)

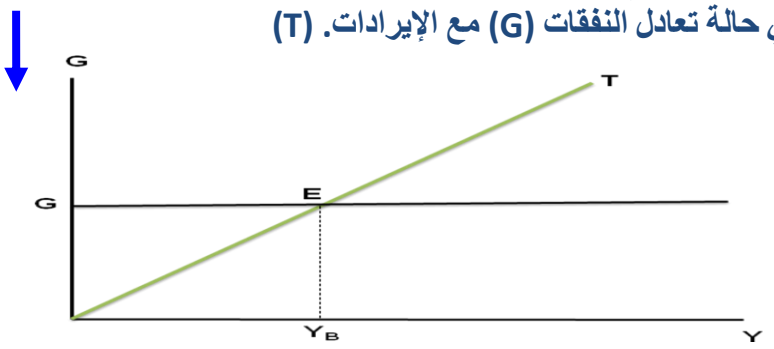

من

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

في حال الضريبة النسبية، فإن المنحنى (T) يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، لكن وعند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G>T)، بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T<G).

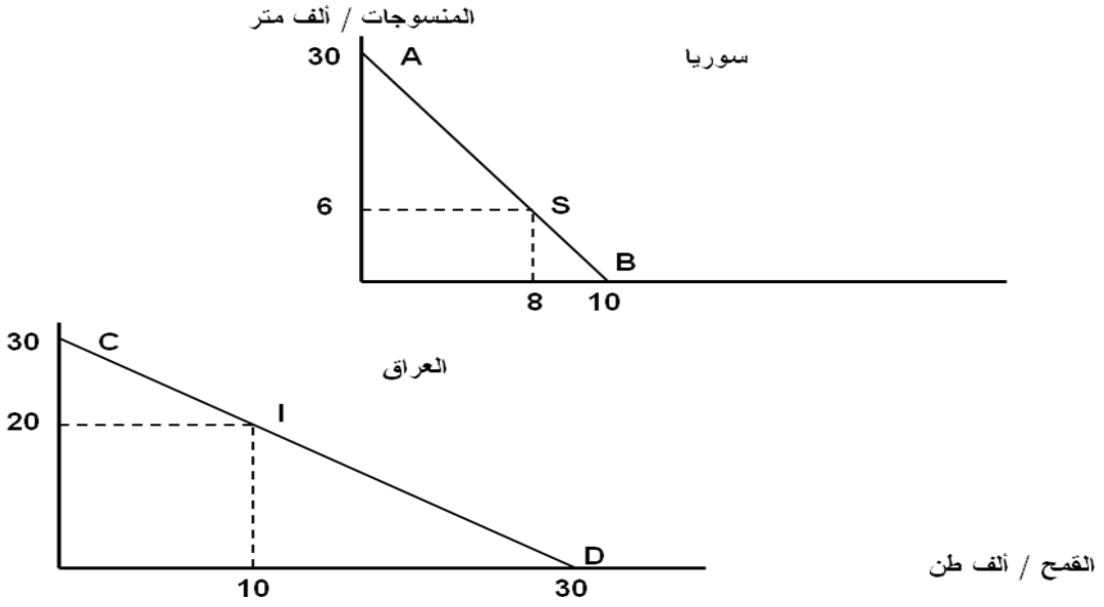

و يتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

الحلقة المفرقة للفقر

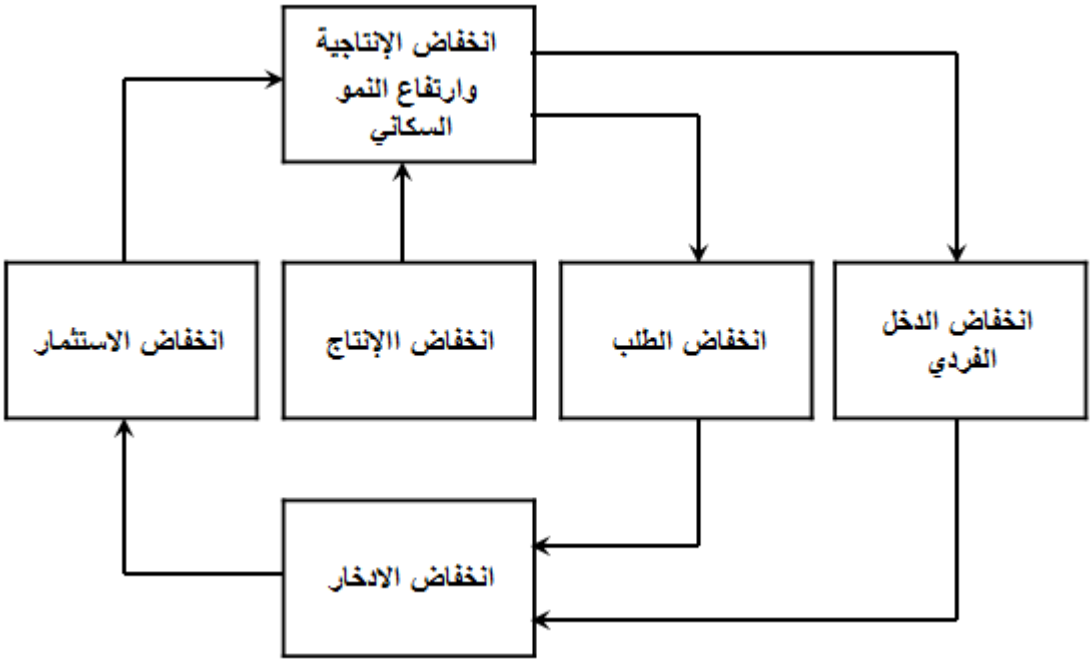

القوانين

قياس الناتج المحلي الاجمالي (GDP) = إجمالي الانفاق = إجمالي إنفاق المحلي

طريقة الانتاج ← مجموع (السعر X الكمية) جميع السلع والخدمات النهائية

طريقة الانفاق ← GDP = C + I + G + X - M

C	I	G	M	X
الانفاق الستهلاكي	الانفاق الاستثماري	انفاق الحكومه	الواردات	الصادرات

تعريف و قانون الناتج القومي الاجمالي = يشمل جميع السلع المنتجة من قبل الافراد داخل أو خارج أقطار الوطن

GNP = GDP + NFI

الناتجالقومي الاجمالي = GNP الناتج المحلي الاجمالي = GDP صافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج = NFI

الدخل المحلي الصافي = يتم التوصل الي الدخل المحلي الصافي بعد اضافه الاعانات الغير مباشرة وطرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي

NDI = NDP – NIT

الناتج القومي الصافي = يقاس الانتاج الصافي بفرق بين الناتج القومي الاجمالي واهلاك الاصوال الثابتة

NNP = GNP – Depreciation

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي **–**
(الضرائب على ارباح الشركات **+** الارباح غير الموزعه **+** استقطاعات الضمان الاجتماعي) **+**
(مدفوعات الضمان **+** تعويضات البطالة **+** مساعادات الحكومه للاسر الفقيرة **+** الفوائد على الدين العام)

الدخل الشخصي المتاح = هو الدخل الذي يملك الافراد حق التصرف فيه بالانفاق او الادخار
الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

الرقم القياسي لاسعار المستهلك =

$$100 \times \frac{\text{قيمـــة السله السوقية في سنه (2000) سنة المقارنة}}{\text{قيمة السله السوقية في سنه (1992) السنة الاساسية}}$$

الاجر الحقيقي =

$$100 \times \frac{\text{الاجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك}}$$

قياس معدل التضخم (IR) =

$$100 \times \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}}$$

الناتج المحلي الحقيقي =

$$100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الاجمالي}}$$

معدل النمو الاقتصادي =

$$100 \times \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}}$$

الناتج المحلي الحقيقي للفرد =

$$\frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

نسبة البطالة =

$$100 \times \frac{\text{عدد الاشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعله}}$$

نسبة المشاركة في قوة العمل =

$$100 \times \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}}$$

نسبة الاستخدام الي السكان =

$$100 \times \frac{\text{عدد الاشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}}$$

دالة الانتاج الضمني =

$$\triangle Y = F (L*K*T)$$

كمية العمل = L　　كمية راس المال = K　　التقنية المتاحة = T

الطلب الكلي بالانفاق الكلي ←

$$Y = C + I + G + X - M$$

C الانفاق الستهلاكي　I الانفاق الاستثماري　G انفاق الحكومه　M الواردات　X الصادرات

الاستهلاك = ←

$$C = a + bY$$

C الانفاق الستهلاكي　a الاستهلاك المسقل عن الدخل　b ميل داله الاستهلاك　Y الدخل الحقيقي

الميل الحدي للاستهلاك =

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

الميل الحدي للادخار =

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

نجد أن

$$1 = MPC + MPS$$

يقاس العرض الكلي بالنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :

نفرض ان الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة = $C = C_a + bY$

الميل الحدي للاستهلاك = bY هو الاستهلاك المستقل عن الدخل = C_a = ثابت

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما = $Y = C + Ia$

الاستثمار المستقل أو الاستثمار المخططولا علاقة له بالدخل وهو ثابت Ia

من المعادلات السابقة نجد أن:

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

$1-b$ <~ الميل الحدي للادخار

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a)$$

واستناداً إلى الصيغة اعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

يقاس العرض الكلي بالنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي
- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات :

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك $C = Ca + b\ (Y-T)$

مقدار الضريبة النسبية $T = t\ Y$

مقدار الإنفاق الحكومي $G = Ga$

دالة الاستثمار $I = Ia$

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b=bt}(C_a + I_a G_a)$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي:

سميت الضريبه النسبيه بهذا الاسم ؟ لانها تتناسب مع حجم الدخل "اذا كانت الدخل كبير كانت الضريبه كبيره "

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

حيث أن الاتفاقات المستقلة بين القوسين، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج.

ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1-b+bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

يقاس العرض الكلي بالنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي

- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربع قطاعات :

للصادرات والواردات الدالتين التاليتين : $X = X_a$ <~ لانها مستقله عن الدخل

$M = ma + m1\ Y$

- الصادرات (X)
- الصادرات المستقله التي لا تتأثر بتغير الدخل (Xa)
- الواردات (M)
- الواردات المستقله التي لا تتأثر بتغير الدخل (Ma)
- الميل الحدي للواردات التي تتأثر بتغير الدخل ، اذا تغير الدخل ما الذي يحدث في الواردات (m1)

شرطي توازن الاقتصاد:

الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي : $Y = C + I_a + G_a + X_a - M$

الشرط الثاني : تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي: $(S + T + M) = (I + G + X)$

التسربات / هي المبالغ التي تسرب من الناتج المحلي الوطني بطريقه قانونيه **مثل** الصادرات

الحقن / التي تضاف الى الاقتصاد الكلي الوطني وهي مايأتي بهِ المواطنين الذين يشتغلون بالخارج

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين.
وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1}(C + I_a + G_a + X_a - m_a]$$

نظرية المعجل للاستثمار =

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

مضاعف الضريبة =

$$\frac{\Delta\ Y}{\Delta\ T} = -\ b\ \left(\frac{1}{1\ -\ b}\right)$$

Y <~ الدخل ..
T <~ الضريبه ..
b <~ معدل التغير

مضاعف الانفاق الحكومي =

$$\frac{\Delta\ Y}{\Delta\ G} = \frac{1}{1\ -\ b}$$

مضاعف الموازنة المتوازنة =

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G + \Delta T} = \{\frac{1}{1-b}\} + \{-b\ \frac{1}{(1-b)}\} \Rightarrow \frac{1-b}{1-b} = 1$$

مضاعف الانفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل :

شرط التوازن $Y = C + I + G$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt_0}$$

مضاعف الانفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة ثابتة واستثمار غير مستقل :

شرط التوازن $Y = C + I + G$

دالة الاستثمار $C = C_a + b(Y - T_0)$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b-i_1}$$

مضاعف الانفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل :

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+m_1}$$